- حدوث تطورات وتغيرات على المستوى المحلي، والعربي، والعالمي في القطاع السياسي ، والاجتماعي، والاقتصادي مما يترتب عليه الحاجة الملحة لتطوير المناهج بما يتناسب مع هذه المستجدات.
- التنبؤ باحتياجات الفرد والمجتمع المستقبلية، فدراسة واقع المجتمع والأفراد، ودراسة اهتماماتهم واتجاهاتهم دراسة علمي ة دقيقة يمكن أن يسهم في استنتاج أهم احتياجاتهم واتجاهاتهم، ومن ثم فلابد من تطوير المنهج ليلبى هذه الاحتياجات والمطالب.

رابعا : الأبعاد المتعددة لتحديث المنهج[1]

إنّ تحديث المنهج على نطاق واسع يتضمن عملية معقدة يشترك فيها سلطات إدارية ومعلمون من المناطق التعليمية لمعالجة مشاكل اجتماعية وتعليمية على نطاق واسع ، فهي المقياس للتجديدات المرجوة ، والتي تؤدي دائما إلى حوارات تخصّ المحتوى الأفضل قيمة بالنسبة للتلاميذ ، وقد يؤدي ذلك إلى تقليل محتوى قائم أو تعديل طريقة تدريس مستخدمة ومعتاد عليها... وتتطلب التجديدات عملا إضافيا من المعلمين لإعادة تعلم أو إعادة تنظيم برامجهم.

هناك ثلاث وجهات نظر حول عملية التغيير وهي:[2]

[1]– محمود داود الربيعي ، مرجع سابق ، ص112.

[2]– نفس المرجع، ص ص 113، 114، 115،116.

1- المنظور التقني:

إن المنظور التقني لتحديث المناهج يطرح من جماعات ذات خبرة ودراية ، و تقدّم هذه الجماعات مشروعات مناهج مطورة بعناية نتيجة أبحاث دقيقة ، يتمّ توزيعها على المدارس ومن المفترض أن يتبع المعلمون التوجيهات المحددة لهذه المشروعات ، ويركّز هذا المدخل على المحتوى أو المعرفة كمنتج لعملية تحديث المنهج ، وبذلك يتم تحديد أنواع المعرفة الأكثر قيمة بالنسبة للتلاميذ و بالنسبة للمجتمع ...

أشار (كيرك) بأنّ المبادرات التي صممت وطبقت ضمن المنظور التقني لم تكن ناجحة فيما مضى وتحديدا ، فإنّ مجهودات صناع المناهج الخارجيين الموجهة نحو استبعاد المعلمين عن عملية تطوير المناهج ، يمكن أن تحد من مدى حدوث التغيير الفعلي ، حيث أنّ الجهود التي تفرض التغييرات في المناهج – قصرا مع الاختبارات المقننة يؤدي دائما إلى أنّ المعلم يقوم بتدريس محتوى الاختبار وبذلك يحد من شمولية أهداف المنهج.

أنّ من ضمن منظور التغيير التقني، يعتبر المعلم موصولا للمعرفة ويفترض أن تكون معتقدات المعلم وقيمه ومهاراته ومعارفه غير ذات صلة بتوصيل المحتوى. وبما أنّ المعلمين غير مشاركين في عملية تطوير المنهج فيفقدون المسؤولية و الاهتمام بتوصيل المادة ، لهذا يرحب المعلمون بالمساعدة في تدريس المحتوى الذي يعتقدون أنّه ذو قيمة لتلاميذهم ، فمن الصعب إقناع المعلمين باستخدام مهارات ومداخل تدريس جديدة في دروسهم ، إذا لم يعتقدوا بأنّ التجديد لصالح تلاميذهم.

أنّ المعلمين يقاومون التغييرات عن وعي وإصرار عندما لا يعتقدون أنّ ذلك في مصلحة تلاميذهم أو أنّها تشكّل ضغوط غير لازمة على حياتهم الشخصية أو المهنية ، وقد يقاومون التجديد الكامل أو منحنى محدود منه ، إذا كان ذلك غير متناسق مع معتقداتهم حول أهداف البرنامج و المؤيدون للنموذج التقني يفسرون أفعال هؤلاء المعلمين على أنّها تقاعس وجهل وعدم إدراك لمبدأ التجديد فيعارض المعلمون التجديد عن وعي و يبذلون كلّ جهودهم لمنع التجديد خوفا على تلاميذهم.

2- المنظور البيئي:

أنّ المنظور البيئي لتحديث المناهج يركّز على تعقّد بيئة التدريس كمصدر لكلّ الثبيت و التغيير ويكون المعلمون ضمن هذا المنظور مشاركين بنشاط في عمليّة اتّخاذ القرار المنهجي والمبادرين الأساسيين للتغيير ومن ناحية أخرى فإنّ المعلمين لا يعملون في عزلة ، فلا بدّ أن يستجيبوا لمجموعة من العوامل المؤثّرة مثل الجدولة و الاختلافات بين التلاميذ وحجم الصفوف الدراسية ، تلك العوامل التي تحدّ من قدرتهم على السيطرة على قرارات المناهج و التدريس لذلك يستجيب المعلم للموقف البيئي.

و يفترض المؤيّدون للمنظور البيئي بأنّ:

- المعلمين مرتبطون بالنظم السياسية و الاقتصادية بالمدارس وعلاوة على أنّهم يعملون كموصلين للمعرفة ، فهم يؤثّرون تأثيرا مباشرا على تجديد و تغيير البرنامج ولا يلوم – معتنقوا

هذا المنظور المعلمين عن فشل التجديدات لتغيير برامجهم ، ويقرون أنّ المعلمين مقيّدون بعوامل داخل المؤسسة المدرسية والخارجة عن سيطرتهم.

– أنّ التجديدات الناجحة تتأثّر بالتفاعلات الاجتماعية داخل حجرة الدراسة ، هذه التجديدات تستلزم اتباع استراتيجية فعالة لتناول أحداث متزامنة في عملية التدريس و التعلم .

3– المنظور الثقافي:

يركّز المؤيّدون لهذا المنظور على تأثير التغيير على المعلّم كمشارك أساسي في العملية التعليمية ويركّز المدخل الثقافي على عمليّة تغيير المنهج ضمن ثقافة مشتركة من المعاني و التفاهمات المشتركة لتشكيل الوضع الدراسي لتسهيل عملية التعلم.

إنّ غاية المدرسة ضمن المنظور الثقافي هي التجديد الذاتي وينصب التركيز على تغيير ميول المعلمين فيما يتعلق بعمليات ومفاهيم التغيير ومن خلال هذه العمليات يتعلم المعلمون فحص افتراضاتهم الشخصية و يقرون المدى الذي عنده يجب أن يحافظوا على هذه الممارسات أو يفتحون مداخل بديلة للتغيير وهذا على النقيض المباشر مع المنظور التقني ، والذّي يحاول تحديد سبب عدم اتباع المعلمين لاقتراحات مجددي المنهج ، إلى أنّ ما يفكّر فيه المعلم وما يعتقده المعلم ، وما يفترضه المعلم جميع هذه الاعتبارات لها تأثير قويّ عند عمليّة التغيير بالنسبة لكيفية ترجمة سياسة المنهج إلى ممارسات المنهج فيفترض المنظور الثقافي تواجد معارف ومعاني مشتركة حول العملية التعليمية التي تشكّل ثقافة الفهم...

ولذلك يركّز المدخل الثقافي على عملية تغيير المنهج داخل ثقافة مشتركة للمعاني و التفاهمات فيكون التغيير نتيجة للقرارات المتفاعلة بواسطة المشاركين لتشكيل الوضع المدرسي لتسهيل التعلم.

خامسا: نماذج بناء وتطوير المنهاج:[1]

و قد ظهرت نماذج شاملة في مجال بناء المناهج التعليمية وتطويرها أشهرها نموذج نيكولز نموذج ويزلي ورونسكي، ونموذج لويس دينو.

يورد نيكولز (Nicholls 1981) في نموذجه العناصر العامّة التي يمكن اعتمادها في بناء أي منهج دراسي وتطويره، ويعتبر عملية بناء المناهج وتطويرها سيرورة تبدأ من تحليل كافة العوامل التي تشكل موقف الانطلاق ثم تمر إلى اختيار الأهداف والمحتوى والطرق للوصول إلى تقويم يصب في تحليل موقف الانطلاق من جديد لتتكون حركة دائرية مستمرة لا تتوقف أو تهدأ.

أما نموذج **ويزلي ورونسكي** (Wesley Wronski) فيهم تخطيط مناهج العلوم الاجتماعية وينطلق من تحليل المجتمع لمعرفة حاجات المتعلمين وطبيعة الأوضاع الاجتماعية والقيم السائدة ويؤول هذا التحليل إلى اشتقاق الأهداف المقصودة من المناهج ليؤدي هذا الاشتقاق إلى اختيار المواد المنهجية التي ستشكل المحتوى العام، فيتيسر تنظيم العملية التعليمية التعلمية، ثم إجراء تقويم هادف تمكن نتائجه من إعادة النظر في المنهاج.

[1]– –https://www.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama د. محمد حالي صحيفة المثقف – قضايا وأراء العدد 1407 المصادف13-07-2010

من جهته **اقترح لويس دينو** (1985) Luis D'Hainaut نموذجا شاملا لبناء المناهج وتطويرها يتكون من ثلاثة مستويات أو مراحل كبرى تبدأ بمرحلة تحليل الغايات وصياغة الأهداف التّي تتفرع إلى خمس خطوات هي:

1- تحديد وتحليل السياسة التربوية

2- وضع أغراض التربية

3- دراسة المجتمع

4- تحديد وتحليل المحتويات

5- صياغة الأهداف الإجرائية

تليها مرحلة البحث عن الطرق والوسائل وهي تتضمن ست مراحل ثانوية تعتبر امتدادا لخطوات المرحلة السابقة وهي:

6- تحديد الموارد والمصادر والعقبات

7- وضع إستراتيجية أو خطة الطرق والوسائل

8- دراسة ظروف إدماج الطرق والوسائل في البنية التربوية

9- حصر وضعيات التعلم

10- تخصيص الوسائل اللازمة لإنجاز التعلم وتدقيق اختيارها

11- بناء الوسائل وتجريبها وتعديلها

ثم تأتي مرحلة التقويم وتتكون من ثلاث خطوات ترتبط بسابقاتها وهي:

12- وضع خطة التقويم

13- اختيار وبناء أدوات التقويم

14- تنفيذ طرق وأدوات التقويم

نلاحظ أن هذه المراحل والخطوات المتضمنة لها تشكل حلقات متتابعة ومتفاعلة في النسق العام لبناء المنهاج وتطويره تبدأ كل منها من الانتقاء والاختيار والتقويم لتنتقل إلى التنفيذ ثم إلى تقويم النتائج قبل المرور إلى المرحلة اللاحقة، كما تتضمن التقويم المستمر بناء على النتائج التي يؤدي إليها التقويم.

نستخلص من النماذج الثلاثة المعروضة حول التخطيط الشامل للمناهج أنها تتفق حول ثلاث مراحل أساسية في بناء المناهج وتطويرها وهي:

- بناء مرامي وأهداف المناهج
- بناء الوسائل الديداكتيكية (التعليمية)
- التقويم والمتابعة

سادسا:أسس تطوير المناهج الدراسية:[1](https://www.abhathna.com)

يشهد القرنُ الحالي حركةً علميةً نشطةً في مجال تطوير المناهج الدراسية، نتيجةَ التطورات العلمية والتغيّرات المتسارعة التي يشهدها هذا العصر، والتي يرى الربيعي (2006 ص360) أنها أثّرت بشكل مباشر على مناهج التعليم، مما جعل جميعَ دول العالم تعمل على تطوير المناهج بما يتلاءم مع هذه التطورات، وبدأت فعلاً–أي الدول–بتغيير أهداف التعليم وأغراضه من خلال الكشف عن اتجاهاتٍ جديدة تتصل بطبيعة الفرد وعملية نموه، إضافة إلى تطوير عملية التعليم نفسِها.

ونتيجةً لذلك ، شهِدت المناهج في كثير من دول العالم حِراكاً مستمراً من أجل تطويرها وإصلاحها لتُسايِرَ التطورَ العلمي والتقني، وتفجرَ المعرفة العلمية في هذا العصر، وذلك من خلال عدة مشاريع إصلاحية لهذه المناهج.

ولكي تصل هذه المشاريع التطويرية إلى الأهداف المنشودة لابد أن ترتكز على عدد من الأسس من أهمها: ما ذكره الوكيل والمفتي (2011م، ص ص337–341).

[1]– https://www.abhathna.com/?q=node/189729

1- التخطيط:

يحتاج التطوير إلى خطة سليمة شاملة حتى يُحقق أهدافه ، بحيث تتكون هذه الخطة من مراحل متلاحقة محدداً لكل مرحلة أهدافها وطرقها والأساليب اللازمة لتحقيقها والزمن المخصص لتنفيذه وإجراء تقويم في نهاية كل مرحلة حتى يتم تلافي الأخطاء أولاً بأول.

ويذكر الطلافحة (2013 ، ص 330) ضرورة الحصول على بيانات مؤكدة ودراسات وافية كي يتمكن مخططو المناهج من رسم خطة شاملة ودقيقة تُراعى فيها جميع عناصر العملية التعليمية. كما ينبغي أن يرتكز التخطيط على قواعد لكي يكون سليماً ومبنياً عل أسس علمية:

- مراعاة مبدأ ترتيب الأولويات: فقد لا تسمح الإمكانات المتاحة بتحقيق جميع الاهداف في كثير من الأحيان في وقت واحد فإن ذلك يستدعي ترتيب المشروعات التي تتضمنها الخطة وفقاً لأهميتها عل أساس أن يبدأ التنفيذ بما هو أكثر أهمية ثُمَّ ما هو مهم، وفق العمليات الأساسية والمعتمدة في تطوير المنهج.
- مراعاة الواقع والإمكانات: يجب مراعاة الوضع الراهن بظروفه وأبعاده وإمكاناته الحالية كافة وكذلك إمكاناته المتوقعة وبدون هذا يصبح التخطيط نوعاً من الأحلام وضرباً من الخيال.
- الأخذ بمفهوم الشمول والتكامل.
- دقة البيانات والاحصائيات حيث لا بد من استناد التخطيط إلى بيانات صحيحة وإحصائيات دقيقة حول واقع المناهج الحالية.

2- المرونة: لا بد من توافر المرونة الكافية في الخطة فقد يحدث عند تنفيذ خطة التطوير ظروف لم تكن متوقعة أو قد تطرأ أحداث لم تكن في الحسبان، ويستدعي هذا إدخال تعديلات على الخطة بحيث تسير دائماً نحو تحقيق الهدف المنشود متخطية كل ما يقابلها من مشكلات وعقبات (الوكيل، 1991م).

3- مراعاة خصائص المتعلم وحاجاته:إنَّ هدف التربية في المقام الأول كما يذكر مازن (2007م) هو مساعدة المتعلم على النمو الشامل المتكامل من خلال المنهج ، وهذا يحتم على المعنيين في عملية تطوير المنهج مراعاة خصائص نمو المتعلمين في كل مرحلة عمرية والمشكلات المتعلقة بها، وذلك عن طريق تتبع الدراسات والأبحاث التربوية والنفسية والاستفادة من نتائجها في عملية التطوير.

فلكل متعلم طبيعته الخاصة ووظيفة معينة ومراحل نمو بذاتها لكل مرحلة منها خصائص، تختلف هذه المراحل بين المتعلمين كما تختلف بالنسبة للمتعلم نفسه من مرحلة لأخرى. (شوق 1995 ، ص 137).

4- مراعاة حاجات المجتمع: يتعرض أي مجتمع كما يذكر سعادة وإبراهيم (2008، ص102) لعدة تغيرات من وقت لآخر، تؤثر على أسلوب حياته مما يتطلب مراعاة المنهج لهذه التغيرات، مهما اختلفت درجتها أو مصدرها أو قوة اتجاهها.

هذه التغيرات متى ما تم مراعاتها أثناء تطوير المنهج، فإن ذلك يؤدي به إلى التنمية الشاملة والتي يعرفها عبد السلام (2006م، ص276) بأنها: " عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب

وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيًا خلال خطة زمنية معينة."

وفي هذا السياق يشدد الطلافحة (2013م، ص 331) على ضرورة دراسة المجتمع والعوامل المؤثرة فيه والتي تؤثر بشكل أو بأخر على تكيّف وانسجام الطالب مع البيئة المجتمعية المحيطة به. ويمكن الحصول على معلومات وبيانات خاصة بالمجتمع من عدة مصادر من أهمها ما ذكره سعادة وإبراهيم (2008م، ص528).

- رجال السياسة باعتبارهم على وعي كافي بالتوجه السياسي والفلسفي للمجتمع وخططه المستقبلية.
- أصحاب الخبرة وعلماء الاجتماع لأنهم وبحكم تخصصهم على دراية بالبناء الاجتماعي والنظم الداخلية والعلاقات فيما بينها، وكيف يمكن للتعليم.
- خبراء التربية باعتبار أنهم على دراية واسعة بفلسفات التربية، وكيفية التعبير عنها على شكل أهداف تربوية يستفاد منها في تحديد أهداف المنهج المدرسي.
- عينة مثقفة وواعية من المجتمع لأنها أكثر إدراكا بالواقع الاجتماعي وأهم المشكلات الاجتماعية ومعالجتها في المنهج بشكل يحقق الوعي لدى المتعلمين ويكسبهم مهارات مواجهتها ووضع الحلول المناسبة لها.

وعليه يمكننا القول أن أسس تطوير المنهاج تعتمد أساسا على:[1]

- التخطيط .

- مراجعة الأهداف التربوية وإعادة صياغتها.

- استناد التطوير على دراسة علمية للتلميذ والبيئة والمجتمع ..

- تجريب المنهج المطور

- الشمول والتكامل

- الاستمرارية

[1]- أحمد محمد ، الدغشي. المناهج التربوية و تحديات المرحلة. ط 1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي ، 2017، ص 24.